تعاون منظمات المجتمع المدني في مجال الغذاء والتغذية والزراعة، لإقليمالشرق الأدنى / شمال أفريقيا 2017-2018

المبادرات الإقليمية لمنظمة الأغذية والزراعة:

منظمات المجتمع المدني في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا على علم باستمرارية المشاورات منذ 2014، مع استمرار المبادرات الإقليمية الثلاث لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)وهي : ندرة المياه، ودعم الزراعة على نطاق صغير [أي على سبيل المثال منتجي المواد الغذائية] من أجل تنمية شاملة، وبناء المرونة لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية، بالإضافة إلى الاهتمام بسلامة الأغذية والمنتجات الزراعية ومعلومات السوق) وذلك خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين (18-2016). خلال مشاورة منظمات المجتمع المدني في الإقليم للاستعداد للدورة 33 للمؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى والذي عقد في(بيروت، 7-9 أبريل 2016)، عبر المشاركون من منظمات المجتمع المدني موافقتهم على المبادرات الإقليمية التي تبناها أجندة المؤتمر الإقايمي للشرق الأدنى، ومنظمة الفاو ،واستمرارها في الفترة الحالية. إلا أن، المشاركون من المجتمع المدني أصدروا بعض المحاذير لكل مبادرة:

- ينبغي أن يكون التركيز على ندرة المياه نابع من النهج القائم على قاعدة "الحق في المياه"، متجاوزا النهج الفني الحالي الذي تتبناه منظمة الفاو واجندة المؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى.
- مبادرة صغار المزارعين ينبغي أن يتوسع مفهومها ليكون "صغار المنتجين،" حتى يتضمن الصيادين والرعاة أيضا.
- يجب إعادة تعريف "الصمود/القادرة على المجابهة" (resilience) بعد تعرضه للتشويه في خطاب التنمية، حيث يجب أن يكون في إطار المساءلة والمسؤولية وجبر اللأضرار والقضاء على/ مقاومة الصدمات السببية، وانتهاكات والأزمات التي تتطلب التعافي.

مبادرات محددة من منظمات المجتمع المدني:

تماشياً مع أولويات منظمة الفاو و أجندة الدورة 33 من المؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى، أعربت منظمات المجتمع المدني عن ضرورة التعاون مع الفاو، فضلا عن التعاون مع بعضهم البعض من أجل تطوير الغذاء والتغذية والزراعة داخل مجتمعاتنا والدوائر الرئيسية في الإقليم. وقد اتخذ هذا التعبير في شكل مقترحات محددة. ووضعت المنظمات المجتمعة في المشاورة الإقليمية للتحضير للدورة 33 للمؤتمر الإقليمي (بيروت، أبريل 2016) مقترحاين محددين في جلسات ورشة العمل (أنظر التقريرين المنفصلين عن هذه الزثيقة).

خلال المناقشات، أوصى المشاركون أيضا إلى تعزيز النظم الزراعية القائمة على حماية البيئة في الإقليم مع التركيز على النساء والشباب، وخاصة من بين صغار المنتجين، وتقديم خدماتها للمجتمعات المحلية.
وقد برز قلق فوري آخر لمجموعة من قضايا السياسة العامة المتعلقة بحقوق صغار المنتجين، بما فيها حقوق المزارعين في إطار المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة (IGPTRFA)، ولا سيما الحق في "حفظ واستخدام وتبادل وبيع البذور المدخرة فى المزرعة وغيرها من مواد التكاثر،"[1] وكذلك حق الإنسان في حرية تكوين الجمعيات والتنظيم.
وفيما يتعلق بلدعوة إلى زيادة تبادل المعلومات والخبرات بين منظمات المجتمع المدني في الإقليم، تم الدعوة إلى اقتراح طويل المدى من أجل تطوير قاعدة بيانات تحتوي على معلومات وإحصاءات بديلة وموثوقة أكثر من تلك التي تصدرها الحكومات. (أنظر اتساق جميع مقترحات منظمات المجتمع المدني لنتائج الدورة 33 للمؤتمرالإقليمي في الجدول أدناه).

ومن بين هذه المبادرات في المشاورة الإقليمية بين منظمات المجتمع المدني عام 2016، اثنين منها أصبحا أكثر تطوراً فيما يلي:

1. البدء في تشكيل منصة/منتدى/ آلية لصغار المنتجين ودعمها

أجرت منظمات المجتمع المدني مداولات حول إمكانية عمل صيغة ومضمون لآلية مدنية لدعم صغار منتجي الأغذية (الـSSPs)، ولاحظت أولاً أن العلاجات اللازمة لدعم صغار منتجي الغذاء تختلف عن تلك التي تخدم عمليات الزراعة أو صيد الأسماك على نطاق واسع، وخاصة فيما يتعلق انتهاك حقوق الاقتصادية؛ و ثانياً احتياجات الأمن/السيادة الغذائيين إلى أن تكون محددة، متباينة وذات فهم أفضل للإقليم، لا سيما وأن الإقليم لا ينتج كل احتياجات من الغذاء، بما في ذلك المواد الغذائية الرئيسية.

بعض التحديات الرئيسية التي تواجه صغار المنتجين في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا هي: ندرة المياه (المزارعين والرعاة)، والحاجة إلى التعافي بسرعة من الصدمات المتعددة، وعدم وجود فرص للتنمية المستدامة والشاملة، والعقبات التي تحول دون الوصول إلى الموارد الطبيعية، وسياسات الدولة غير الملائمة، و ممارسات القطاع الخاص التي تتعارض مع حقوق ومصالح صغار المنتجين ، والصراع والاحتلال والحروب، والتحيز الاجتماعي (في الحضر)، ووصمة العار ضد صغار المنتجين. كما أشاروا أيضاً إلى أن مواجهة العديد من تلك التحديات تتطلب المعرفة والخبرة القانونية والفنية لتمكين المجتمعات المحلية المتضررة من تذليل العقبات والتحديات.

[1] IGPTRFA يكرّس حق صغار المزارعين في "حفاظ على، واستخدام، وتبادل، وبيع البذور وغيرها من المواد الترويج والمشاركة في صنع القرار المتعلق، والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الوراثية النباتية المدخرة فى المزرعة للأغذية والزراعة." (الديباجة، المادة 9.3)، على: http://www.fao.org/3/a-i0510a.pdf.

ان الوظائف المقترحة لمثل تلك الآلية—أو المنصة أو الشبكة—لدعم صغار المنتجين قد تمكّن المشاركين من أولاً، تبادل الخبرات، ثانياً تحديد التحديات والدروس المستفادة في دول الإقليم، و ثالثاً دعم المزارعين في الأزمات ومناطق النزاع، بما فيهم هولاء الذين يواجهونالتي تواجه قوانين وسياسات خانقة من مختلف الدوائر الحكومية الواقعة تحت الاحتلال. تم جُمعت نتائج ورشة العمل في عملية التخطيط الاستراتيجي (تحليل SWOT).

2. تطوير وتقديم التدريب في الخطوط التوجيهية للحيازة نحو تنفعيلها في إقليم الشرق الأدنى /شمال إفريقيا

ركزت منظمات المجتمع المدني على الضرورة والإرادة للمشاركة في التدريب وغيرها من الجهود لتعميم وتفعيل الخطوط التوجيهية للحيازة، والتي يكاد تكون مجهولة في الإقليم. وإتفقت منظمات المجتمع المدني على أنها تحتاج إلى البرامج ذات الصلة على المستوى الإقليمي، بدءاً من المنهج التدريبي المناسب. ويجب أن تخدم الأنشطة التدريبية الأولية برنامج أوسع نطاقا لزيادة الوعي وتحليل السياسات والمناصرة لتطبيقها فيما يتعلق بـ:

(1) سد الثغرات الموجودة في الخطوط التوجيهية للحيازة (على سبيل المثال، المراعي، البعد الحضري، [حق الإنسان في] المياه ومسألة البذور)؛

(2) التركيز على الخصوصية الإقليمية (على سبيل المثال، القواعد التقليدية؛ حالات الصراع والاحتلال والحرب، وحرية تكوين الجمعيات لصغار المنتجين، واقتراح راي محدد إقليميا كما الاحتمال على المدى الطويل)؛

(3) جعل التآزر بين الخطوط التوجيهية للحيازة و"مصفوفة المناطق المحمية" التابعة الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة (IUCN)، والـIGPTRFA، والمتعلقة بتوجيه سياسة جديدة لمنظمة الفاو (على سبيل المثال، إطار التحرك في ظل الأزمات الممتدة)، والصكوك الجديدة لحقوق الإنسان والقانون التفسيري [على سبيل المثال، التعليق العام 34 من اتفاقية مناهضة جميع أشكال التمييز ضد النساء؛[2] والترابط بين الإغاثة والتنمية وحقوق الإنسان،[3] إلخ]؛

(4) التركيز على النوع الاجتماعي والنظام الأبوي (خاصة لتعويض القصور الظاهر في الموضوع لدي الفاو منذ عام 2014)؛
(5) التماشي مع النظام الإنمائي المستدام الجديد الناشئ من الأمم المتحدة (UNSDS)، ضمن الأولويات بموجب اتفاق باريس وجدول أعمال التنمية المستدامة لسنة 2030، مع عمليات السياسات العالمية أخرى (على سبيل المثال، الموئل الثالث، و تمويل التنمية، ونتائج القمة الإنسانية) ضمن هذا التسلسل الهرمي؛[4]
(6) المساهمة في وضع الجماعات الرئيسية وتيارات العمل على المستويين الإقليمية والعالمية (على سبيل المثال، مبادئ إدارة المياه، وعدم الحرمان عن الأراضي، وما إلى ذلك)؛[5]
(7) تطبيق الخطوط التوجيهية للحيازة والتوجيهات ذات الصلة بالشعوب الأصلية في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا.

أولويات منظمات المجتمع المدني	نتائج الدورة 33 للمؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى
1. سد الثغرات الموجودة في الخطوط التوجيهية للحيازة (على سبيل المثال، المراعي، البعد الحضري، [حق الإنسان في] المياه ومسألة البذور)	حثّ البلدان على تنفيذ خطة العمل العالمية للموارد الوراثية الحيوانية وتشجيع البلدان على التوسع في استخدام أنواع من العلف والكلأ والمراعي العالية الغلال القادرة على مقاومة الجفاف والملوحة ؛)الفقرة 17.ز وحثّ الفاو على تعزيز الدعم للأعضاء بواسطة إنشاء نظم مستدامة للأغذية الحيوانية المصدر، خاصةً تلك التي تركز على الفقراء في المناطق الريفية وتحسين اندماجهم في سلاسل القيمة الوطنية (الفقرة 18.ب)؛ مع أدنى حد ممكن من استخدام موارد المياه العذبة في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والأنشطة المتصلة بصيد الأسماك (الفقرة 21.أ)؛ وطلب من المنظمة إلى وضع استراتيجية الغابات والمراعي الإقليمية

---

[2] اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، التوصية العامة رقم 34 (2016) بشأن حقوق المرأة الريفية، CEDAW / C / GC / 34، 7 مارس 2016، على:
http://tbinternet.ohchr.org/_layouts/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=CEDAW%2fC%2fGC%2f34&Lang=en.

[3] على النحو المنصوص عليه في إطار العمل من أجل الأمن الغذائي والتغذية في الأزمات التي طال أمدها، 15 أكتوبر 2015، الفقرة. 16، على:
http://www.fao.org/3/a-mo267a.pdf.

[4] في الواقع، كل ما يتعلق بالتعاون مع وبين وكالات الأمم المتحدة يجب تنفيذه في إطار متناسب داخل ذلك الإطار الأسمى لكي تتأسس بواسطة تصميم حلول التنمية المستدامة الناشئة ضمن منظومة التنمية المستدامة الجديدة للأمم المتحدة بواسطة نائب الأمين العام الجديد للأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

[5] انظر اتفاقية منظمة العمل الدولية 169: اتفاقية بشأن الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة، 27 يونيو 1989، على:
http://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=NORMLEXPUB:12100:0::NO::P12100_ILO_CODE:C169؛ أيضا إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (UNDRIP)، 13 سبتمبر 2007، على: http://www.un.org/esa/socdev/unpfii/documents/DRIPS_ar.pdf. لا توجد أية دولة في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا قد صدقت على إتفاقية منظمة العمل الدولية 169. ومع ذلك، دول المنطقة اللتي صوتت لموافقة على UNDRIP هي: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، وإيران، والبحرين، وتونس، والجزائر، والسودان، وسوريا، والعراق، وعمان، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمملكة العربية السعودية، واليمن.

	لشرق الأدنى وشمال أفريقيا (الفقرة 33.أ). *[لم تناول الـNERC33 في البعد الحضري والمراعي والبذور. ومع ذلك، فإن المؤتمر "أشار إلى أن صغار المزارعين الأسريين معرضون لموجات الجفاف وللأمراض والفيضانات ، وقد تكون قدرتهم محدودة على الوصول إلى المدخلات الزراعة (الفقرة 24.ج).]*
2. التركيز على الخصوصية الإقليمية (على سبيل المثال، القواعد التقليدية؛ حالات الصراع والاحتلال والحرب، وحرية تكوين الجمعيات لصغار المنتجين، واقتراح راي محدد إقليميا على المدى الطويل)	طلب إلى البلدان تشجيع استخدام نظم لإدارة الموارد الطبيعية تقوم على مشاركة أصحاب الحيازات المحلية عموماً .و الصغيرة والرعاة (الفقرة 17.ك)؛ وحثّ البلدان، بدعم من المنظمة، على تعزيز القدرات ورفع مستوى الوعي بمقاومة مضادات الميكروبات بما يتماشى مع قرار المؤتمر 2015/4)الفقرة 17.ي)؛ وحث الفاو لوضع استراتيجيات وخطط تعاونية لإدارة مخاطر الأمراض الحيوانية العابر ة للحدود خاصة في أوقات الأزمات، وتحسين الإبلاغ عن الأمراض ورصد حركة المواشي وتعزيز نظام الحجر الصحي والبحوث والحوار عبر الحدود (الفقرة 18.أ)؛ وحث الفاو الربط بين حالات الطوارئ و وإعادة التأهيل في قطاع الثروة الحيوانية، لا سيما في الدول الأعضاء المتضررة بفعل النزاعات والأزمات الممتدة، من خلال إقامة مشاريع وطنية وإقليمية تتصدى لتهديدات الأمراض الحيوانيّة العابرة للحدود والأمراض الحيوانيّة المصدر بالإضافة إلى حماية قطاع الثروة الحيوانية وإعادة تأهيله (الفقرة 18.ج)؛ وأوصى بالامتناع عن اتخاذ تدابير أحادية لا تتماشي مع القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، وتعرض الأمن الغذائي والتغذية للخطر كما ينص على ذلك إعلان روما لعام 1996 مع الإسراع في معالجة الأوضاع الماثلة في بعض دول الإقليم (الفقرة 19)؛ وناشد الدول الأعضاء التوقيع على اتفاقية المنظمة بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه (الفقرة 21.ز)؛ حثّ المنظمة والبلدان الأعضاء على تعزيز دور المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني على المستويات كافة من أجل إحراز تقدم أفضل على صعيد تنفيذ المبادرات الإقليمية والبرامج الموجهة إلى التخفيف من تأثيرات انعدام الأمن الغذائي والجوع في الإقليم (الفقرة 28.و)؛ وحثّ المنظمة على دعم الصومال من أجل تعبئة الموارد وبناء القدرات الوطنية وزيادة قدرتها على الصمود لأغراض الأمن الغذائي والتغذية بما يتماشى مع استراتيجيتها الوطنية الجديدة (2016–2019) (الفقرة 28.ي)؛ الإعلان الوزاري ** يبدأ القلق العميق إزاء تدهور الأمن الغذائي والأمن والتغذية بسبب الصراعات والاحتلال والأزمة التي طال أمدها في المنطقة "(الفقرة 1).
3. تطبيق مواثيق وقواعد السياسات الأخرى ذات الصلة(إطار التحرك في ظل الأزمات الممتدة،الخطوط التوجيهية، الإطار المحلي للمبادئ الاستثمار المسئول، التعليقات العامة الجديدة والناشئة للهيئات التعاقدية الحقوقية، وغيرها) **4.**	شجّع جميع أصحاب المصلحة على نشر وترويج واستخدام "مبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية" و"إطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة" و"الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي (الفقرة 26.ب)؛ وحثّ المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني على المستويات كافة من أجل إحراز تقدم أفضل على صعيد تنفيذ المبادرات الإقليمية والبرامج الموجهة إلى التخفيف من تأثيرات انعدام الأمن الغذائي والجوع في الإقليم (الفقرة 28.و)؛ *[لم تذكر حقوق الإنسان في الغذاء، ولا غيرها من حقوق الإنسان في تقرير لـNERC33، إلا في حين أن الإعلان الوزاري *اعترف بأن "تغير المناخ يشكل تهديدًا لحقوق الإنسان الأساسية."]*
5. التركيز على النوع الاجتماعي والنظام الأبوي (خاصة	*[يمر سوى إشارة إلى (1) "تمكين المرأة" بين صغار المزارعين و(2)*

لتعويض القصور الظاهر في الموضوع لدي الفاو منذ عام 2014)	*الإعلان الوزاري ** ذكر أهمية توفير "فرص عمل وتنمية متساوية للسكان الأشد عرضة للمخاطر، بما فيهم الشباب والنساء..." (الفقرة 5).]*
6. تماشيا مع النظام الإنمائي المستدام الجديد الناشئ من الأمم المتحدة (UNSDS)، ضمن الأولويات بموجب اتفاق باريس وجدول أعمال التنمية المستدامة لسنة 2030، مع عمليات السياسات العالمية الأخرى (على سبيل المثال، والموئل الثالث، تمويل التنمية، ونتائج القمة الإنسانية) ضمن هذا التسلسل الهرمي	وأوصى بالامتناع عن اتخاذ تدابير أحادية لا تتماشي مع القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، وتعرض الأمن الغذائي والتغذية للخطر كما ينص على ذلك إعلان روما لعام 1996 مع الإسراع في معالجة الأوضاع الماثلة في بعض دول الإقليم (الفقرة 19)؛ وشجّع البلدان الأعضاء على المشاركة بشكل فعال في الأنشطة التي تنفذها اللجنة حالياً في إطار برنامج عملها المتعدد السنوات للفترة 2016–2017، خاص في المجالات التي تكتسي أهمية متزايدة في الإقليم على غرار أهداف التنمية المستدامة والتغذية (الفقرة 26.د)؛ نرحّب بتعزيز مشاركة منظمة الأغذية والزراعة في توعية الرأي العام على العلاقة الوثيقة بين الأمن الغذائي والاستقرار والسلام في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030 المعتمدة مؤخراً (الإعلان الوزاري**، الفقرة 7).
7. المساهمة في وضع الجماعات الرئيسية وتيارات العمل على المستويين الإقليمي والعالمي (على سبيل المثال، مبادئ إدارة المياه، وعدم الحرمان من الأراضي، وما إلى ذلك)	حثّ المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني على المستويات كافة من أجل إحراز تقدم أفضل على صعيد تنفيذ المبادرات الإقليمية والبرامج الموجهة إلى التخفيف من تأثيرات انعدام الأمن الغذائي والجوع في الإقليم (الفقرة 28.و)؛
8. تطبيق الخطوط التوجيهية للحيازة والتوجيهات المتعلقة بالشعوب الأصلية في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا	*[ولا يُذكر الشعوب الأصلية في تقرير الـNERC33]*
مبادرة محددة 1: البدء في منصة / منتدى / آلية لأجل صغار المنتجين ودعمها	حثّ البلدان على العمل، بدعم من المنظمة والشركاء،[6] على تعزيز حوكمة الخدمات البيطرية للوقاية بشكل فعال من الأمراض الحيوانية ومكافحتها واستئصالها على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية (الفقرة 17.و)؛ وحثّ البلدان على تنفيذ خطة العمل العالمية للموارد الوراثية الحيوانية وتشجيع البلدان على التوسع في استخدام أنواع من العلف والكلأ والمراعي العالية الغلال والقادرة على مقاومة الجفاف والملوحة (الفقرة 17.ز)؛ وطلب إلى البلدان تشجيع استخدام نظم لإدارة الموارد الطبيعية تقوم على مشاركة أصحاب الحيازات المحلية عموماً.و الصغيرة والرعاة (الفقرة 17.ك)؛ وحثّ الفاو لإنشاء نظم مستدامة للأغذية الحيوانية المصدر، خاصةً تلك التي تركز على الفقراء في المناطق الريفية وتحسين اندماجهم في سلاسل القيمة الوطنية (الفقرة 18.ب)؛ وحثّ البلدان على أن تقوم، بدعم من المنظمة ، بالتوسع في استخدام أصناف من المحاصيل والكلأ والمراعي عالية الغلال وقادرة على تحمل الجفاف (الفقرة 24.ه)؛ تشجيع الدول الأعضاء على تعزيز الدعم للمزارعين الأسريين والاستثمار في برامج الحد من الفقار في المناطق الريفية لزيادة فرص وصولهم إلى الأسواق وتحسين سبل معيشتهم (الفقرة 24.و) ومن خلال تعزيز منظمة الأغذية والزراعة مزيد من التعاون فيما بين بلدان الجنوب لدعم المزارعين الأسريين (الفقرة 24. ز) وطلب دعم البلدان الأعضاء من خلال تنظيم فعاليات لتبادل المعارف والتجارب، وبناء القدرات لتطوير قطاع مستدام وقابل للاستمرار لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في الإقليم (الفقرة 22.أ)؛ كما طُلب من الفاو وضع خطوط توجيهية بشأن إجراء تقييمات للأثر البيئي لمشاريع تربية الأحياء المائية (الفقرة 22.ج)؛ وحثّ المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني على المستويات كافة من أجل إحراز تقدم أفضل على صعيد تنفيذ المبادرات الإقليمية

[6] تقرير المؤتمر والإعلانان الوزاريان يعبّرون عن "شركاء" في المؤسسات الدولية، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية. ومع ذلك، مشيرا الى نتيجة الشراكة نفسر كأن "شركاء" يعمي على أوسع نطاق ولنفترض أنه قد تشمل أيضا منظمات المجتمع المدني والأكاديميين وفي نهاية المطاف منصة / منتدى / آلية لصغار المنجين.

	والبرامج الموجهة إلى التخفيف من تأثيرات انعدام الأمن الغذائي والجوع في الإقليم (الفقرة 28.و)؛ وأشار إلى أن صغار المزارعين الأسريين معرضون لموجات الجفاف وللأمراض والفيضانات ، وقد تكون قدرتهم محدودة على الوصول إلى المدخلات الزراعة (الفقرة 24.ج)؛ وأشار إلى الحاجة إلى توفير التأمين الزراعي لدعم صغار المزارعين الأسريين (الفقرة 24.د)؛ وحثّ المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني على المستويات كافة من أجل إحراز تقدم أفضل على صعيد تنفيذ المبادرات الإقليمية والبرامج الموجهة إلى التخفيف من تأثيرات انعدام الأمن الغذائي والجوع في الإقليم (الفقرة 28.و).
مبادرة محددة 2: تطوير وتقديم التدريب في الخطوط التوجيهية للحيازة نحو تفعيل لهم في منطقة الشرق الأدنى وشمال إفريقيا (انظر الأولوية (1) في الأعلى)	تشجيع جميع أصحاب المصلحة على نشر وترويج واستخدام "مبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية" و"إطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة" و"الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي (الفقرة 26.ب).
اقتراح محدد 3: تعزيز الزراعة الإيكولوجية	طلب إلى البلدان تشجيع استخدام نظم لإدارة الموارد الطبيعية تقوم على مشاركة أصحاب الحيازات المحلية عموماً. و الصغيرة والرعاة (الفقرة 17.ك)؛ وطلب إلى الفاو تقديم المساعدة الفنية للاستخدام الآمن لمبيدات الآفات ومبيدات الأعشاب والأسمدة عبر اعتماد ممارسات زراعية جيدة تسترشد بنصوص ومواصفات الدستور الغذائي (الفقرة 24.ط)؛ وتشجيع البلدان على ربط السياسات الزراعية بدعم الاستهلاك المستدام للأغذية ونظم الإنتاج التي تؤدي إلى تحسين التغذية والصحة وتحمي البيئة وتلبي الاحتياجات الوطنية (الفقرة 35.ج)؛ *[تقرير NERC33م يذكر "علم البيئة" بأي شكل من الأشكال، ولكن يشير إلى نمو الأزرق كما تشمل خدمات النظام الإيكولوجي (الفقرة 21.c) ومعالجة آثار تغير المناخ على النظم الإيكولوجية البحرية (الفقرة 21.ه). والمؤتمر طلب المساعدة من منظمة الأغذية والزراعة في إجراء تقييمات الأثر البيئي لمشاريع تربية الأحياء المائية (الفقرة 22.ج.]*
اقتراح محدد 4: جمع وإنتاج المعلومات البديلة والبيانات والإحصاءات	وطلب من الفاو المساعدة للبلدان في تقييم الموارد السمكية على المستويين القطري والإقليمي، وتبادل المعلومات وجمعها ونشرها من قِبل مركز إقليمي لرصد الأسماك يتم إنشاؤه كمستودع للبيانات المعلومات (الفقرة 22.ب)؛ حثّ المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني على المستويات كافة من أجل إحراز تقدم أفضل على صعيد تنفيذ المبادرات الإقليمية والبرامج الموجهة إلى التخفيف من تأثيرات انعدام الأمن الغذائي والجوع في الإقليم (الفقرة 28.و)؛

* الإعلان الوزاري بشأن "الأمن الغذائي والقطاعات الزراعية في مناخ متغير"
** الإعلان الوزاري بشأن "الأمن الغذائي والاستقرار والسلام"

الدليل الشعبي عن المبادئ التوجيهية بشأن حوكمة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات لديه بعض العناصر المفيدة، ولكن لا يوفّر أساسا لبناء القدرات في مجال تعزيز والتنفيذ والرصد والتقييم (الوظائف المشارة إليها في العنوان الدليل). لذلك، على حد سواء لأغراض محددة المرتبطة بخصوصية الإقليم و/أو للتعبية العامة وهو على المجتمع المدني لبناء برنامج (على سبيل المثال: منهج تدريبي، وحملات التوعية، وأدوات المواصدة) إلى "بتفعيل" على الخطوط التوخيهية للحيازة الكثيفة والموسوعية لاستخدامها عملياً.

ولأي درجة تعتبر مبادئ الاستثمارات المسؤولة في النظم الزراعية والغذائية هي ذات الصلة، فهي تحتاج إلى النظر فيها من خلال تركيز الضوء إقليمياً والتماشي مع الخطوط التوجيهية للحيازة نحو مجموعة من المبادئ—مبادرة من قبل المجتمع المدني—لتجارة والاستثمار في النظم الغذائية (هدفٌ على المدى الطويل).

فيما يخص تطبيق المبادئ التوجيهية للحيازة وتحديد أولويات المبادرات الإقليمية الممكنة عند المجتمع المدني ينبغي أن يقترن ويتماشى مع:

(1) تقديم الدعم لآلية أو منتدى (لم يتم تحديد اسمه بعد) لصغار المنتجين يمكن من خلاله بناء القدرات الفنية ومن أجل التأثير على السياسات على جميع المستويات، والمشاركة في "التشخيص" الإقليمي لحالة صغار المنتجين. حولوضعهم ومدى ممارستهم لتقرير مصيرهم في العملية الإقليمية (بدون هيمنة من إي طرف).
(2) تعزيز وترويج الزراعة الإيكولوجية، بما في ذلك تطوير علاقات مباشرة بين المنتجين والمستهلكين.
(3) زيادة الوعي بالالتزامات الخارج الولاية الإقليمية للدول—بموجب المعايير الدولية لحقوق الإنسان وغيرها من القانون الدولي—في السياقات المتعلقة بالغذاء والتغذية و الزراعة / الإنتاج الغذائي.
(4) المساهمة في اللأدبيات) على سبيل المثال، RTFNW، *أحوال الأرض*.
(5) تطوير تقارب الأراضي والمياه (على سبيل المثال، التقارب العالمي للنضالات من أجل الأراضي المياه).

التركيز على بلدان ما:

فلسطين (نتفق جميعا على أنها أولوية دائمة)؛
إيران (لإدراجها بشكل أكثر انتظاما في الإقليم؛ أي من خلال تبادل منظمات المجتمع المدني، لبناء وتبادل الخبرات وإدارة الأراضي الجافة ودعم الرعاة)؛
مصر (لأسباب كثيرة، ولكن أيضاً كما طلبت الدولة في NERC33 أن تكون دولة تحت التركيز على المبادرات الإقليمية)؛
لبنان (كما طلبت الدولة في NERC33 أن تكون دولة تحت التركيز على المبادرات الإقليمية)؛
المغرب (من أجل تحقيق التوازن الإقليمي والاستفادة من تبادل قدرات مع منظمات المجتمع المدني)؛
الصحراء الغربية (بسبب استبعادها من قبل منظمة الأغذية والزراعة، على الرغم من أن قضايا الغذاء والتغذية وانتاجها من القضايا الملحة، و فقط المجتمع المدني لديه القدرة / الإرادة للإتصال والتعاون مع شركاء مشروع (الشعب الأصلي) في البلد.
السودان (وإن لم يكن ممثلا في التشاور، فهي "سلة الخبز" وهي بلدٌ تجسد كل القضايا ذات الأولوية).

وتستند هذه الخطوط الإستراتيجية على سجلنا من المشاورات، وبعد التقييم من قبل اللجنة التوجيهية للمشاورة ومع ذلك، يحتاج التركيز على البلدان ذات الأولوية المزيد من المناقشة. (وهذا ما كان جزء من المدولات في بيروت، قبل أي نقاش عن فعاليات.)

واذا تعلقت مسألة الأولوية بالموارد، ثم بالمعايير الخاصة بكل بلدوالمختلفة بشكل واسع. على سبيل المثال، حجم السكان وأعداد منظمات المجتمع المدني النشط والمنتجين بالتأكيد لا يتساوى في جميع البلدان الست. فكل بلد له سياق سياسي مميز.

حتى الآن فقد ركزت منظمات المجتمع المدني أكثر على تحديد قدراتها وأدوارها داخل النسيج الأوسع في الإقليم والمجهودات الإقليمية الأخرى ذال العلاقة.

لم يتم النظر لدول الخليج في هذه المناقشة(باستثناء سلطنة عمان)، ولكن يمكن أن يكون ذلك في اتصال مع أبعاد المستثمر والمستهلك، وخاصة في الهدف على المدى الطويل من وضع إطار معياري للتجارة والاستثمار في النظم الغذائية (التجارة ومبادئ الاستثمار لMENA) متماشياً مع المبادئ التوجيهية الحيازة.